

Distr.: General
13 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية

موجز

لقد استمر احتدام النزاع السوري الذي لا تلوح في الأفق أي دلائل على قرب انتهائه. وارتكبت في حق المدنيين، والسوريين من جميع الخلفيات، جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، فضلاً عن تعرضهم لغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتسم هذه التجاوزات بأكبر حجمها واتساع نطاقها.

وفي أوساط مجموع السكان المدنيين، استهدف طرف واحد أو أكثر من الأطراف المتحاربة جماعات ومجتمعات محلية بعينها. وعلاوة على ذلك، هناك جماعات ومجتمعات محلية تركت الحرب عليها بصمات واضحة. وكثيراً ما تتسبب في معاناة الأفراد جوانب متعددة تتعلق بهويتهم، بما فيها تلك المتصلة بنوع الجنس والسن والأصل الإثني والدين والمهنة.

ويتعرض المدنيون، على مرأى ومسمع العالم، لمعاناة لا يمكن تصورها. وإذا لم تُبذل جهود أقوى لإقناع الأطراف بالجلوس إلى طاولة السلام، وإبداء استعدادها لإيجاد حل توافقي، فإن الاتجاهات الراهنة تشير إلى أن النزاع السوري - وما يُحدثه من قتل ودمار - سوف يتواصل في المستقبل المنظور.

وقد صدرت عن المقابلات التي أجرتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية صرخات مدوية تطالب بالسلام والمساءلة. وتقع على عاتق الأطراف المتحاربة والدول ذات النفوذ مسؤولية السعي إلى تحقيق السلام، ومن واجب مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يعمل، في سياق الحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية، على تمهيد الطريق المفضي إلى تحقيق العدالة.



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ألف - التحديات
٣	باء - المنهجية
٣	ثانياً - ديناميات النزاع
٧	ثالثاً - تأثير النزاع السوري على مختلف الجماعات والمجتمعات المحلية المدنية
٧	ألف - المدنيون
٩	باء - الرجال الذين هم في سن القتال
١١	جيم - النساء
١٣	دال - الأطفال
١٥	هاء - المشردون
١٦	واو - المعتقلون
١٨	زاي - المحاصرون
١٩	حاء - الطوائف الدينية والجماعات الإثنية
٢٤	طاء - الموظفون الطبيون
٢٦	ياء - المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون
٢٧	كاف - الصحفيون
٢٧	لام - الأكاديميون
٢٨	ميم - التحقيقات المتواصلة
٢٨	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٨	ألف - الاستنتاجات
٣٠	باء - التوصيات
٣٣	المرفق خريطة الجمهورية العربية السورية

أولاً - مقدمة

١ - تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٢٤، استنتاجاتها المبينة على أساس التحقيقات التي أجرتها في الفترة من ١٠ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥^(١). وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقارير السابقة للجنة^(٢).

ألف - التحديات

٢ - ما زال رفض إتاحة الوصول إلى الجمهورية العربية السورية يعيق تحقيقات اللجنة.

باء - المنهجية

- ٣ - استندت المنهجية التي استخدمتها اللجنة إلى الممارسات المتبعة عادة في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان. واعتمدت اللجنة، في المقام الأول، على الروايات المباشرة.
- ٤ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى ٣٣٥ مقابلة أُجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف. ووصل عدد المقابلات التي أجرتها اللجنة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٨٤٠ مقابلة.
- ٥ - وقد جُمعت صور وتسجيلات فيديو وصور ملتقطة بواسطة السواتل وسجلات طبية وُحلت. وشمل التحقيق أيضاً تقارير واردة من حكومات ومن مصادر غير حكومية، ودراسات تحليلية أكاديمية، وتقارير صادرة عن الأمم المتحدة.
- ٦ - وتُستوفى قاعدة الإثبات عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد أن الحوادث قد وقعت على النحو الموصوف.

ثانياً - ديناميات النزاع

٧ - لقد استمر احتدام النزاع السوري الذي لا تلوح في الأفق أي دلائل على قُرب انتهائه، فتزايدت حدّته في عدد متزايد من الجبهات المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها في الكثير من الأحيان. وخاضت الأطراف المتحاربة صراعاً عنيفاً لتتوسع جغرافياً مستفيدة في ذلك من الدعم الذي تقدمه لها مجموعة متنوعة من الداعمين الخارجيين، بما في ذلك الدول والأفراد. وقد أحدث ذلك على نحو متكرر فوضى ودماراً في مناطق جديدة تؤوي مجتمعات محلية ومشردين داخلياً.

(١) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس)، وكارين كونيغ أبوزيد، وفيتيت مونتاريون، وكارلا ديل بوني.

(٢) A/HRC/24/46 و A/HRC/23/58 و A/HRC/22/59 و A/HRC/21/50 و A/HRC/19/69 و A/HRC/S-17/2/Add.1 و A/HRC/27/60 و A/HRC/25/6.

وفي الوقت نفسه، وقعت أيضاً اشتباكات وعمليات قصف متقطعة ولكنها مستمرة في العديد من ساحات القتال الضيقة النطاق والسكنة، حيث تواجه الأطراف المنخرطة في القتال نقصاً في عديدها وفي الإمدادات الضرورية لكسر حالة الجمود.

٨- ولا يبدو أن أي طرف من الأطراف المتحاربة قد أصبح على وشك الانهيار، أو في وضع يتيح له ضمان تحقيق انتصار عسكري كامل. وقد تمكنت جميع هذه الأطراف، بعد ما يزيد على أربع سنوات من القتال، من تأمين قنوات دعم كافية وتحقيق مكاسب على الأرض وامتلاك قدرات عملياتية تسمح لها بالصمود لبضع سنوات أخرى. وإذا لم تُبذل جهود أقوى لإقناع الأطراف بالجلوس إلى طاولة السلام، وإبداء استعدادها لإيجاد حل توافقي، فإن الاتجاهات الراهنة تشير إلى أن النزاع السوري - وما يُحدثه من قتل ودمار - سوف يتواصل في المستقبل المنظور.

٩- وفي حين أن من يخوض غمار هذه الحرب التي تدور رحاها، إلى حد كبير، داخل الأراضي السورية هم من السوريين في الغالب، فإن قوى دولية وإقليمية هي التي تُحرك على نحو متزايد هذه الحرب بما يتفق أساساً مع المصالح الجيوسياسية لكل منها. أما السوريون المعنيون، من جميع أطراف النزاع، فقد فقدوا تدريجياً السيطرة على مجرى الأحداث بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الخارجية التي حجبت البعد الداخلي للحرب. وينطوي استمرار الحرب على علامات مشيرة للقلق تشير إلى اتجاهها نحو التدويل. وقد أسفر التنافس بين القوى الإقليمية عن جملة من النتائج منها تفاقم مخيف للبعد الطائفي الذي أثاره تدخل المقاتلين الأجانب ورجال الدين المتطرفين.

١٠- وقد واجهت القوات الحكومية^(٣) ضغوطاً عسكرية متزايدة من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وكذلك جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، ففقدت بصورة متتالية مناطق استراتيجية ومواقع عسكرية في عدة محافظات. كما أن القوات الحكومية، التي لم تتمكن من التقدم خلال معظم الهجمات التي شنتها مؤخراً في حلب وجنوب درعا، لم تستطع أيضاً أن تحول دون انهيار خطوطها الدفاعية الخارجية خلال الهجمات التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المسلحة في مناطق استراتيجية مثل شرق حمص وإدلب.

١١- وعلى نحو ما اعترف به الرئيس بشار الأسد في الخطاب المتلفز الذي ألقاه في تموز/يوليه، فإن نقص عديد القوى الموالية، إضافة إلى تكاثر الجبهات المشتعلة، قد حدّ من قدرة القوات الحكومية على العمل في الوقت نفسه في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لذلك، فقد أولت الحكومة الأولوية لمناطق ذات أهمية استراتيجية كبيرة مثل دمشق والمحافظات الساحلية وخطوط الاتصالات على امتداد الحدود اللبنانية، وهي الحدود الدولية الوحيدة التي لا تزال تسيطر عليها. واعتمدت القوات الحكومية اعتماداً شديداً ومنتظماً على حزب الله وميليشيات شيعية أجنبية أخرى، إضافة

(٣) يشمل مصطلح "القوات الحكومية"، ما لم يُحدّد له معنى غير ذلك، القوات المسلحة السورية، وقوات المخابرات والميليشيات الأجنبية والمحلية المرتبطة بها، بما فيها حزب الله والشبيحة واللجان الشعبية وقوات الدفاع الوطني.

إلى اعتمادها على عمليات القصف الجوي. وقد أثرت الخسائر البشرية وحرب الاستنزاف تأثيراً كبيراً بصفة خاصة على وحدات النخبة في الجيش، بما فيها الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة.

١٢- وأحرزت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة، بدءاً من المجموعات المنتسبة إلى الجيش السوري الحر وانتهاءً بمجموعات مثل أحرار الشام، تقدماً تكتيكياً هاماً على حساب القوات الحكومية في الجبهات الأمامية في محافظات إدلب ودرعا وحلب. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات تقاتل بصورة متقطعة تنظيم الدولة الإسلامية وحلفاءه في ريف حلب الشمالي وجنوب دمشق، فإنها قد عززت تعاونها مع جبهة النصرة ومجموعات أخرى مثل أنصار الدين وجند الأقصى، مفضّلةً فيما يبدو تلبية الاحتياجات الميدانية الحالية على التركيز على الاختلافات الإيديولوجية والسياسية^(٤).

١٣- وقد ساهم التحسن الكبير في التنسيق بين هذه المجموعات وحصولها على الدعم اللوجستي في تحسن الأداء العام لعملياتها الميدانية، وهو ما أدى إلى تحقيق مكاسب جديدة. وتستمر الانقسامات الإيديولوجية والسياسية، وكذلك الاقتتال على الموارد والأراضي، وقد تفضي إلى تقويض دعائم وحدة هذه المجموعات وتماسكها في المستقبل.

١٤- وكان لجبهة النصرة، وهي الفرع السوري من تنظيم القاعدة، دور رئيسي في المكاسب التي حققتها مؤخراً المجموعات المسلحة في إدلب، حيث نفذ بانتظام عملياتها بالتعاون الوثيق مع مجموعات ذات خلفيات إيديولوجية مختلفة. وقد عززت جبهة النصرة، التي تتألف أساساً من مقاتلين سوريين - بخلاف تنظيم الدولة الإسلامية - سيطرتها على أجزاء واسعة من محافظة إدلب، وكوّنت الموارد والجهود لتلبية متطلبات الحكم المحلي. وأدى تركيز هذه الجماعة بشكل خاص على إنشاء آليات للأمن والعدالة إلى تعزيز نفوذها في المجتمعات المحلية وفرض إيديولوجيتها المتطرفة.

١٥- واتسمت العلاقات بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية أساساً بعدم الثقة والتنازع. وقد تصادمت الجماعتان في الغالب من أجل الاستحواذ على الموارد، وإن كانت هناك حالات نادرة للتعاون بينهما في جبهات معزولة مثل مخيم اليرموك في دمشق، ومنطقة القلمون الغربية في ريف دمشق.

١٦- وعزز تنظيم الدولة الإسلامية نفوذه في أجزاء واسعة من المحافظات الشمالية والشرقية وصعد إلى حد كبير هجماته على المواقع والبلدات التي تسيطر عليها القوات الحكومية في محافظتي حمص والحسكة. وتمددت هذه الجماعة الإرهابية أيضاً إلى مناطق جديدة في الوسط والجنوب متوغلة إلى مناطق في محافظتي درعا والسويداء عن طريق كسب ولاءات جديدة في صفوف المجموعات المقاتلة المحلية التي تنشط خارج معازل التنظيم.

(٤) على الرغم من أن جبهة النصرة قد نفذت في بعض المحافظات السورية عمليات رئيسية بالتنسيق مع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، فإن هذه التحالفات تنشأ بوجه عام من الضرورة العملية عوضاً عن الالتزام الإيديولوجي الحقيقي. وفي جميع الإشارات المتعلقة بجبهة النصرة في هذا التقرير، تستمر اللجنة في اعتبار هذه الجماعة كياناً إرهابياً على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤).

١٧- واعتمد تنظيم الدولة الإسلامية، بعد الخسائر الكبيرة التي مني بها في الرقة على يد الجماعة المسلحة الكردية، وحدات حماية الشعب، طريقة عمل جديدة تتضمن الاستخدام الواسع النطاق لأجهزة مرتجلة شديدة الانفجار محمولة على مركبات في عمليات انتحارية، فضلاً عن أسلوب الكر والفر. وقد توسع نطاق التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الآونة الأخيرة، وهو ما عزز قدرته على محاربة التنظيم. إلا أن غارات التحالف الجوية لم تؤد إلى إضعاف الأداء العملي لهذه الجماعة إلا حينما كانت تشن جنباً إلى جنب مع العمليات البرية التي تخوضها وحدات حماية الشعب.

١٨- وحققّت وحدات حماية الشعب - بدعم من جماعات مسلحة محلية ومن الغارات الجوية التي يشنها التحالف الدولي - تقدماً في المحافظات الشمالية الشرقية. وسيطرت هذه الوحدات، بعد تطهيرها لمنطقة عين العرب/كوباني^(٥) (حلب)، على معبر تل أبيض (الرقة) في انتصار كبير على تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما أدى إلى ربط كوباني بالجزيرة في منطقة متواصلة جغرافياً.

١٩- وقد قاتلت وحدات حماية الشعب، التي توفر معظم القوات المقاتلة، على جبهات مختلفة جنباً إلى جنب مع طائفة متنوعة من المجموعات المسلحة، بما فيها عشائر عربية وميليشيات آشورية وفصائل تابعة للجيش السوري الحر. وعلى الصعيد الجغرافي، تقدمت قوات وحدات حماية الشعب في الآونة الأخيرة في المناطق التي يهيمن عليها العرب خارج الأراضي الكردية، وهو ما أثار استياءً في أوساط بعض المجتمعات المحلية.

٢٠- وسعيًا لدفع الأطراف المتحاربة إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات، قدّم مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستيفان دي ميستورا اقتراحاً جديداً إلى مجلس الأمن في ٢٩ تموز/يوليه بهدف التوصل إلى وثيقة إطارية بين السوريين لتنفيذ بيان جنيف الصادر عام ٢٠١٢. واقترح المبعوث الخاص، بعد مشاورات مكثفة أجراها مع الأطراف المتحاربة والدول ذات النفوذ، تشكيل أربعة أفرقة عاملة معنية بمواضيع محددة لتتناول المسائل التالية: "توفير السلامة والحماية للجميع"؛ و"المسائل السياسية والدستورية"؛ و"المسائل العسكرية والأمنية"؛ و"المؤسسات العامة والتعمير والتنمية".

٢١- ولا يزال التدفق المتواصل للاجئين إلى البلدان المجاورة يزعزع استقرار المنطقة ويؤثر بشدة على سبل العيش والخدمات العامة وعلى توافر السلع الأساسية في المجتمعات المضيفة. وقد دفعت هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بما رافقها من شواغل أمنية، البلدان المجاورة إلى اتخاذ تدابير تتعلق بإدارة الحدود و"تحد من فرص اللاجئين في الوصول إلى أماكن آمنة"، على حد تعبير المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس.

٢٢- ويتقلص بشكل مطرد حيز الحماية المتاح للسوريين الذين يحاولون الفرار من النزاع. وتحدد حالات النقص الشديد في التمويل حياة الفئات الأكثر ضعفاً من سكان سوريا المشردين.

(٥) يشار إليها فيما يلي باسم "كوباني".

ثالثاً- تأثير النزاع السوري على مختلف الجماعات والمجتمعات المحلية المدنية

٢٣- لا يزال المدنيون يشكلون الضحايا الرئيسيين للنزاع السوري. وقد أدى العنف الذي اجتاحت حياة المدنيين ومدارسهم وأحياءهم إلى فرارهم إلى ملاذات آمنة ما فتئ عددها يتناقص داخل سوريا أو عبر حدودها.

٢٤- ومن بين عموم السكان المدنيين، استهدف طرف واحد أو أكثر من الأطراف المتحاربة جماعات ومجتمعات محلية بعينها. وعلاوة على ذلك، فهناك جماعات ومجتمعات محلية كانت وطأة الحرب عليها أشد من غيرها. فكثيراً ما يعاني الأفراد من جوانب متعددة من هويتهم، بما في ذلك نوع جنسهم وسنهم وإثنييتهم ودينهم ومهنتهم. وقد تؤثر الهجمات على السكان المدنيين أو تستهدف تحديداً النساء المدنيات، بل النساء المدنيات من أصل إثني معين، على سبيل المثال. وهذا هو واقع الحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية.

٢٥- ويبحث هذا التقرير تأثير النزاع السوري على بعض الفئات والمجتمعات المحلية الأشد تضرراً. إلا أن التقرير لا يقدم قائمة شاملة لجميع هذه الفئات والمجتمعات - فذلك أمر مستحيل نظراً لثراء الفسيفساء البشرية السورية.

ألف- المدنيون

٢٦- تخوض الأطراف المتحاربة القتال من دون مراعاة تُذكر، أو دون أي مراعاة على الإطلاق، لقوانين الحرب، وبخاصة لمبادئها التأسيسية المتعلقة بالتمييز بين ما هو مدني وما هو عسكري. وبغض النظر عن هوية الأطراف المتحاربة المعنية، فإن معظم الهجمات لا توجه إلى هدف عسكري محدد أو لا تستخدم طريقة أو وسيلة قتال يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد. وقد أدت الهجمات العشوائية على المناطق السكنية إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين السوريين.

٢٧- وتضع القوات الحكومية (بما في ذلك القوات شبه العسكرية والمليشيات الأجنبية والمحلية التي تدعمها) والمجموعات المسلحة المناهضة للحكومة وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، بلا استثناء، أهدافاً عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان المدنيين أو بالقرب منها، وهو ما يعرض السكان المدنيين للخطر.

١- الهجمات البرية

٢٨- تنفذ الأطراف المتحاربة أثناء تقدمها هجمات برية على القرى المدنية المأهولة بالسكان والواقعة على الجبهات الأمامية. وقد قتلت القوات الحكومية والمجموعات المسلحة المناهضة للحكومة وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية سكاناً مدنيين في الهجمات البرية المفصلة أدناه.

٢٩- ففي منتصف شباط/فبراير، دخلت القوات الحكومية قرية حردتين (حلب). وأطلقت النار على سكان مدنيين فلقوا حتفهم أثناء فرارهم.

٣٠- ودخلت القوات الحكومية في نيسان/أبريل قرى بصر الحرير ومسكية الشرقية ومسكية الغربية والمصطبة الواقعة في ريف درعا. وكانت المنطقة تحت سيطرة الجيش السوري الحر، ولكن مقاتلي هذا الجيش لم يكونوا موجودين فيها أثناء تقدم القوات الحكومية. وقتلت القوات الحكومية نحو ٤٠ رجلاً وجرحت ٦٠ آخرين.

٣١- وفي آذار/مارس، هاجمت مجموعات مسلحة مناهضة للحكومة كانت تقاتل إلى جانب جبهة النصرة، منطقة بصرى الشام (درعا) واجتاحتها، وهو ما أسفر عن مقتل عدد من سكانها من الذكور والإناث. وهاجمت مجموعات مسلحة تعمل بالتنسيق مع جبهة النصرة قرية اشتبرق (إدلب) في نيسان/أبريل، وهو ما أسفر عن مقتل مدنيين فارين. وفي منتصف حزيران/يونيه، أعدم مقاتلو جبهة النصرة ٢٤ رجلاً في قرية قلب لوزة (إدلب).

٣٢- وأعدم تنظيم الدولة الإسلامية مدنيين خلال الهجوم الذي شنه في شباط/فبراير على قرى آشورية تقع على امتداد نهر الخابور (الحسكة)، بما فيها تل هرمز وتل شمزان وقبر شامية. وفي نهاية آذار/مارس، هاجم التنظيم قرية مبعوجة (حماة). وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، شنت هذه الجماعة الإرهابية هجوماً على كوباني أسفر عن مقتل حوالي ٢٥٠ مدنياً. وترد تفاصيل هذه الهجمات في الفرع "حاء" أدناه.

٢- القصف الجوي والمدفعي

٣٣- واصلت القوات الحكومية قصفها الجوي لأماكن مأهولة بالمدنيين. وقد تعرضت مناطق حلب ودير الزور وإدلب ودمشق ودرعا لهجمات مكثفة أدت إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين.

٣٤- وقد وُجّهت بعض الهجمات نحو أماكن تجمع مدنية، وتحديدًا نحو الأسواق ومراكز النقل. وفي أوائل شباط/فبراير، ألقيت على محطتي الحافلات في حي بعيد وحي الحيدرية بحلب براميل متفجرة، مما أسفر عن مقتل مدنيين. وفي أيار/مايو، شنت القوات الحكومية غارة جوية على جسر الحاج، وهو موقع تقل منه الحافلات وسيارات الأجرة الركاب في مدينة حلب. وقُتل في تلك الغارة ٤٠ شخصاً تقريباً. وكانت غالبية القتلى من المدنيين، بمن فيهم عدد من الأطفال.

٣٥- وفي أيار/مايو، ألقت مروحيات حكومية عدة براميل متفجرة على ثلاثة أسواق في منطقة الباب الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية والواقعة في شمال حلب. ولم يكن أفراد التنظيم موجودين داخل هذه الأسواق التي تباع فيها الخضروات والملابس النسائية والمعدات الزراعية. وفي مطلع حزيران/يونيه، ألقت مروحية حكومية برميلاً متفجراً على سوق المواد الغذائية الواقع في حي جب القبة بمدينة حلب. وأسفر الهجوم عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ولم تكن في هذا السوق أية أهداف عسكرية.

٣٦- وقصفت مجموعات مسلحة مناهضة للحكومة بلدات وأحياء مأهولة بالمدنيين في حلب ودمشق وإدلب واللاذقية. ولا تزال الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة في مدينة حلب عرضة لقصف منتظم من قبل المجموعات المسلحة. وفي أوائل أيار/مايو، أطلقت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية صاروخاً على حي الموكامبو، مما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين. وتقطع المجموعات المسلحة بصورة دورية إمدادات المياه عن مناطق مدينة حلب التي تسيطر عليها الحكومة.

٣٧- وتواصل المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على حي جرمانا وحي السيدة زينب في مدينة دمشق، وهو ما يؤدي إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وقصفت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة وجبهة النصرة، قبل شن هجماتها البرية في درعا وإدلب، قرى واقعة في طريق تقدمها.

٣٨- وفي نيسان/أبريل، شن التحالف الدولي غارة جوية على قرية بئر محلي (حلب) الواقعة على خط المواجهة بين وحدات حماية الشعب وتنظيم الدولة الإسلامية. ولم تتضح بعد ماهية الأهداف العسكرية التي كانت موجودة في القرية، ولكن عدد الإصابات بين المدنيين - أفيد عن مقتل أكثر من ٦٠ ضحية - يبعث على القلق البالغ. وبالمثل، فقد قتلت أسرة - من بين أفرادها خمسة أطفال - في غارة جوية شنها التحالف الدولي على قرية دالي حسن (حلب) في حزيران/يونيه. ولم يتضح بعد الهدف العسكري الذي استهدفته الغارة.

٣٩- وتتواصل التحقيقات في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في شكل غاز الكلور و/أو غاز الفوسجين في سرمين وسراقب وقميناس وبنش، وكذلك في بلدات وقرى أخرى في إدلب في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.

باء- الرجال الذين هم في سن القتال

٤٠- على الرغم من قلة عدد المدنيين الذين لم تمسّهم الفظائع المستمرة للحرب السورية، فإن الرجال من المدنيين يشكلون أكبر فئات الضحايا. فقد استهدفت الأطراف المتحاربة خلال الهجمات البرية التي شنتها^(٦) الرجال المدنيين ممن يُعتقد أنهم في سن القتال. وهم يشكلون أيضاً أول الضحايا المدنيين لحالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب والقتل خارج نطاق القانون.

٤١- ومما يتطابق مع الأساليب التي سبق توثيقها، أن الرجال - ولا سيما أولئك الذين يحملون بطاقات هوية تبين أنهم من مناطق مضطربة - يوقفون بشكل تعسفي على أيدي القوات الحكومية. وقد حدث ذلك في أحيان كثيرة عند نقاط التفتيش في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في مدينتي دمشق وحلب، وكذلك على الطرق الرئيسية التي تربط محافظة دمشق

(٦) على النحو الموثق في التقارير السابقة للجنة، يشمل الأشخاص الذين يعاملون كأفراد في سن القتال الفتيان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. ويتناول الفرع دال (الأطفال) أدناه معاملة القُصّر، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضدهم.

بمحافظة درعا. ولا يزال عدد لا يحصى من الرجال معتقلاً بسبب أنشطة تتعلق بحقوقهم في حرية التعبير أو التجمع. ويبدو أن احتجاز أشخاص آخرين قد تم بغرض الضغط على أفراد أسرهم المطلوبين من السلطات، وهو ما يجعل احتجازهم إجراءً غير قانوني.

٤٢- وقد وثقت حالات الاختفاء القسري لأول مرة خلال احتجاجات آذار/مارس ٢٠١١، إلا أن التحقيقات اللاحقة كشفت عن نمط سائد في جميع أنحاء البلد حيث يحتجز المدنيون من الرجال البالغين أساساً على أيدي القوات الحكومية ثم يختفون.

٤٣- ومعظم المعتقلين السابقين الذين قابلتهم اللجنة هم من الرجال البالغين. ويرد وصف مفصل للمعاملة التي تلقوها في الفرع واو أدناه.

٤٤- ثم إن نقاط التفتيش الحكومية المنتشرة في كل مكان قد حدّت كثيراً من حرية تنقل الرجال الذين يسعون إلى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ويجد الرجال المدنيون أنفسهم عالقين بالفعل في المناطق التي قد تقع فيها اشتباكات عنيفة أو تتعرض لقصف جوي مكثف. وحتى في المناطق أو الفترات الأكثر هدوءاً، حالت التهديدات المحددة التي يتعرض لها الرجال المدنيون في نقاط التفتيش الحكومية دون وصولهم إلى أماكن العمل فأصبحوا، نتيجة لذلك، غير قادرين على إعالة أسرهم. وقد وثقت روايات متعددة لنساء تركن أزواجهن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لمراقبة أبنائهن الذين هم في سن ما قبل المراهقة عبر نقاط التفتيش لإخراجهم من المنطقة قبل بلوغهم السن التي قد يتعرضون فيها للاعتقال على أيدي القوات الحكومية.

٤٥- وقد أفضت الحملة التي نفذتها الحكومة مؤخراً لتجنيد الرجال في القوات المسلحة إلى زيادة إعاقة حركة تنقل الرجال البالغين من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وإليها.

٤٦- ومعظم الأشخاص الذين أعدمهم تنظيم الدولة الإسلامية هم من الرجال البالغين. وفي العديد من الحالات، أعلن التنظيم أن هؤلاء الرجال هم من المقاتلين الأسرى أو من المدنيين المتعاونين مع القوات الحكومية أو مع مجموعات مسلحة أخرى، وكان ذلك مبرراً لقتلهم.

٤٧- وقد جند تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً رجالاً وفتياتاً تجنيداً قسرياً. وأفيد أن هذه الجماعة قد طلبت، بعد أن أحكمت سيطرتها في ريف دير الزور، من كل أسرة أن ترسل واحداً من أبنائها على الأقل للقتال في صفوفها.

٤٨- وتُطبّق على الرجال قواعد محددة في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ورغم أن هذه القواعد أقل تقييداً من تلك التي تنطبق على النساء والفتيات اللاتي تزيد أعمارهن عن ١٠ سنوات، فإنها تشمل آداب اللباس، وترك اللحية دون حلاقة حتى طول معين، وحضور صلاة الجمعة في المسجد. وكثيراً ما يعاقب بالجلد كل من لا يلتزم بهذه القواعد. وقد يُتّهم الرجال الذين يضبطون بصحبة نساء من غير محارمهم بتهمة الزنا التي يعاقب عليها بالقتل.

جيم - النساء

٤٩- استُهدفت النساء والفتيات بسبب نوع جنسهن طوال فترة الاضطرابات والنزاع في الجمهورية العربية السورية.

٥٠- واستهدفت النساء أيضاً بسبب روابطهن الأسرية، الفعلية أو المفترضة، برجال أعضاء في قوات الأطراف المتحاربة المعارضة. وبالنسبة إلى المقاتلين، فإن احتجاز امرأة، مع كل ما يترتب عليه من مخاطر على شخصها، لا يستهدف على ما يبدو إذلال المرأة فحسب، بل إنه يهدف أيضاً - بل يمكن القول إنه يهدف في المقام الأول - إلى إذلال أقاربها من الرجال.

٥١- وقد اعتقلت القوات الحكومية محاميات وصحفيات وناشطات من أجل السلام ونساء عبّرن عن مشاعر مناهضة للحكومة. كما اعتقلت أيضاً نساء بغية إرغام أقاربهن من الذكور على تسليم أنفسهم بعد الاشتباه في اشتراكهم في القتال مع المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة أو دعم هذه المجموعات بطرق أخرى.

٥٢- وتُحتجز النساء المعتقلات في زنانات قذرة وملیئة بالحشرات، ويتعرضن للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، على النحو المفصل في الفرع "وا". وتتسم الرعاية الطبية، إن توافرت، بعدم الكفاية. وعلى وجه الخصوص، لا تتوفر أي رعاية تلبي الاحتياجات الطبية والفسولوجية المتميزة للنساء.

٥٣- وقد عانت النساء، أثناء اعتقالهن في مراكز الاحتجاز، من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على أيدي موظفي الحكومة. وارتكبت القوات الحكومية أيضاً فعل الاعتداء الجنسي عند نقاط التفتيش. ولأن النساء يستطعن التنقل بحرية أكثر من الرجال في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فإن ذلك يجعلهن أكثر عرضة للاعتداء الجسدي والجنسي على أيدي القوات الحكومية والعناصر الإجرامية من السكان المدنيين.

٥٤- وكان للحملة التي نفذتها الحكومة وأدت إلى اعتقال واختفاء الرجال الذين هم في سن القتال آثار اقتصادية واجتماعية حادة على النساء اللواتي تركن ل حالهن. وتشكل الآلام النفسية التي تعاني منها النساء نتيجة اختفاء أقاربهن الذكور، في حد ذاتها، انتهاكاً لحقوق الإنسان. وفوق ذلك كله، فإن قريبات هؤلاء الرجال يتركن في أغلب الأحيان دون دخل يضمن لهن إعالة أنفسهن أو أطفالهن. وتبقى المرأة التي لم تحصل على ما يؤكد وفاة قريبها في وضع قانوني معلق لا تستطيع فيه وراثة الممتلكات أو بيعها أو الزواج مرة أخرى.

٥٥- وقد لجأت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة إلى اختطاف نساء من أجل مبادلتهم بأسرى من النساء والمقاتلين المعتقلين لدى الحكومة.

٥٦- وأخذ ائتلاف من المجموعات المسلحة، بما فيها جبهة النصرة وأحرار الشام، حوالي ١٠٠ امرأة وطفل رهائن خلال هجوم شنّه على القرى العلوية في ريف اللاذقية في آب/أغسطس ٢٠١٣. ولم تحصل الرهائن (نصفهم على الأقل من الفُصّر) إلا على قدرٍ محدودٍ من العلاج الطبي والغذاء.

وتوفيت ثلاث مسنات بسبب اعتلالات كان يمكن علاجها أثناء احتجازهن. وقد أطلق حتى الآن سراح حوالي ٤٠ شخصاً في عمليات تبادل للأسرى.

٥٧- وقد سيطرت جبهة النصرة خلال الأشهر الأخيرة على بعض البلدات والقرى في ريف إدلب. ووردت تقارير من معرة مصرين تشير إلى فرض مجموعة من القيود على الحريات الشخصية، بما في ذلك إلزام المرأة بتغطية شعرها. وتحديث تقارير عن إعدام امرأتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في معرة مصرين وحسفرجة بعدما خلصت إحدى المحاكم الشرعية المحلية إلى ارتكابهما للزنا.

٥٨- ومنذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية كقوة في أوائل عام ٢٠١٣، جرى توثيق حالات رجم للنساء حتى الموت. ويبدو أن العديد من النساء اللواتي اتُهمن في الغالب بالزنا قد أعدمن بسبب مساعدتهن لمقاتلين ينتمون إلى جماعات أخرى أو لاستمرارهن في ممارسة أنشطة مهنية. إذ تتصل النساء، لدى قيامهن بذلك، برجال لا تربطهن بهم صلة قرابة.

٥٩- وعلى النحو المفصل في الفرع "حاء"، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يواصل احتجاز نساء وفتيات يزيديات كأسيرات في إطار العبودية الجنسية. وقد أجبرت هذه الجماعة الإرهابية أيضاً نساءً وفتيات سنيات على الزواج من مقاتليها.

٦٠- وأبعد تنظيم الدولة الإسلامية النساء والفتيات من الحياة العامة وأسند التصرف في شؤونهن بالكامل لأقاربهن من الذكور. ولا يجوز للنساء والفتيات اللاتي تزيد أعمارهن عن ١٠ سنوات الظهور علناً دون تغطية أجسادهن بالكامل، ولا يجوز لهن السفر دون محرم. ويستحيل على المرأة التي توفي زوجها أو هرب أو التحق بجبهات القتال أن تغادر بيتها لأي سبب كان، وإن هي فعلت ذلك فستتعرض للعقاب.

٦١- ويعاقب على مخالفة هذه القواعد بالجلد الذي تنفذه في الغالب هيئة الحسية، وهي شرطة الأخلاق والآداب التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. ويتولى لواء الخنساء الذي يتألف برمته من النساء مسؤولية جلد النساء في بعض الأحيان.

٦٢- وقد أثرت القواعد التي فرضها تنظيم الدولة الإسلامية لمنع الاختلاط بين الجنسين تأثيراً سلبياً على قدرة النساء والفتيات على الحصول على الرعاية الصحية. وقد فرّ العديد من الأطباء من المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم في عام ٢٠١٣، ولا يوجد في المنطقة سوى عدد قليل جداً من الطبيبات. ونتيجة لذلك، فإن الرعاية المتخصصة المتاحة للنساء والفتيات محدودة للغاية.

٦٣- وكان لعمليات الحصار والحرمان من المساعدة الإنسانية أثر واضح على النساء. فقد أثر نقص الغذاء والرعاية الطبية تأثيراً سلبياً على صحة الحوامل والمرضعات، فضلاً عن مساهمته في ارتفاع معدل وفيات الرضع.

٦٤- ولا تزال المرأة تقع ضحية للانتهاكات - بما في ذلك استهدافها على أساس نوع جنسها، ولكن اعتبارها الضحية الوحيدة يمثل سوء فهم لأهمية تجربتها في الحرب الدائرة وتجاهلاً لهذه التجربة في الكثير من الأحيان.

٦٥- وتشكل النساء أكثر من نصف عدد السوريين اللاجئين والمشردين داخلياً. ويعزى ذلك إلى التحاق الرجال البالغين بجبهات القتال أو تعرضهم للقتل أو الاختفاء. وفي حالة الأسر التي لم تتعرض لسوء، فإن الرجال البالغين المقيمين في مناطق مضطربة أو الذين هم من مجتمعات محلية يُعتقد أنها تقدم الدعم لفصيل معارض يُعرضون في أغلب الأحيان عن التنقل خشية التوقيف أو الاعتقال أو الإعدام بإجراءات موجزة عند نقاط التفتيش. ونتيجة لذلك، شهدت الجمهورية العربية السورية، خلال النزاع وخارج المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ارتفاعاً في عدد الأسر التي تعيلها امرأة. وغالباً ما تكون المرأة، على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تعترضها، مقدمة الرعاية والميلة الأساسية لأطفالها.

٦٦- وتشكل النساء ضمن وحدات حماية الشعب جزءاً أساسياً من القوات الكردية المقاتلة في الجبهات الأمامية. وفي مناطق أخرى من الجمهورية العربية السورية، تخاطر النساء بأرواحهن لمساعدة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية بطرق منها، على سبيل المثال، تهريب المواد الغذائية والأدوية إلى المناطق المحاصرة من قبل مختلف أطراف النزاع.

٦٧- وقد أصبح للمرأة صوت مدوّ في الدعوة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع، على الرغم من أنها لا تزال غائبة عن المؤتمرات التي تجري فيها مناقشات دبلوماسية رفيعة المستوى. ومن الضروري أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في المفاوضات السياسية الحالية والمقبلة. ويجب أن تشكل التجربة المتميزة التي اكتسبتها المرأة في حرب يخوضها الرجال أساساً جزءاً من النقاشات المتعلقة بكيفية تحقيق السلام والعدالة في الجمهورية العربية السورية.

دال - الأطفال

٦٨- لقد حطمت وحشية الحرب حياة الطفل السوري. وتعرض عدد لا يحصى من الأطفال لانتهاكات مماثلة لتلك التي تعرض لها البالغون، دون تمييز بين هاتين الفئتين. ولا تزال أطراف النزاع تجند الأطفال وتستخدمهم في الأعمال القتالية.

٦٩- وأعدم تنظيم الدولة الإسلامية أطفالاً في الحسكة والرقّة ودير الزور. وفي أيار/مايو، أعدم التنظيم أفراد إحدى الأسر، بمن فيهم قُصّر لا تتجاوز أعمارهم ١٤ سنة، في قرية من قرى دير الزور. وقد أحضر السكان، بمن فيهم أطفال، لمشاهدة العملية. وقد أرغم التنظيم أيضاً أطفالاً على القيام بدور منقذ الإعدام. وأصدرت هذه الجماعة الإرهابية شريط فيديو يظهر فرقة إعدام تتألف من أطفال يعدمون رجالاً أُسروا في تدمر، بالإضافة إلى طفل يبلغ من العمر ١٠ سنوات وهو يذبح جندياً أسيراً في حمص.

٧٠- وقُتل وجُرح الآلاف من الأطفال في عمليات القصف الجوي العشوائي التي نفذتها القوات الحكومية في حلب ودمشق ودرعا وإدلب ودير الزور. وفي أيار/مايو، ألقي برميل متفجر على مدرسة الرجاء في حي سكاني في مدينة حلب. ولم تكن في المنطقة أية مواقع عسكرية. وقتل ما لا يقل عن خمسة أطفال وعدة معلمين.

- ٧١- وقد قتلت وشوهت نيران عمليات القصف العشوائي التي شنتها المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة بمدافع الهاون والصواريخ أطفالاً في مدينتي حلب ودمشق، وكذلك في محافظتي اللاذقية وإدلب. ونقلت بعض المدارس، مثل مدرسة عبد الرحمن الخازن في حي الفحامة (دمشق)، فصولها إلى الأقبية بعد أن أطلق جيش الإسلام قذائف هاون على العاصمة في شباط/فبراير.
- ٧٢- ولا يزال الفتيان الذين يُعتقد أنهم بلغوا سن القتال يُحتجزون عند نقاط التفتيش الحكومية. ويسجن الأطفال، بعد اعتقالهم، مع البالغين ويتعرضون للتعذيب في مراكز الاحتجاز الحكومية. ويعانون ظروفاً لا إنسانية مماثلة لظروف احتجاز البالغين كما هو مبين في الفرع "أو". وسُجل وجود معتقلين من الذكور والإناث لا تتجاوز أعمارهم ١١ سنة في فروع الأمن ٢٢٧ و ٢٣٥ و ٢٤٨ و ٢١٥ في دمشق. وتعرض أطفال للتعذيب وأفيد عن اغتصاب قُصّر في الفرعين ٢٣٥ و ٢١٥.
- ٧٣- وعلى النحو المفصل في الفرع "حاء"، فقد أخضع تنظيم الدولة الإسلامية للعبودية الجنسية الآلاف من اليزيديات اللواتي تقل أعمار نسبة كبيرة منهن عن ١٨ سنة. وبالإضافة إلى ذلك، أجبر التنظيم فتيات عربيات سنّيات على الزواج من مقاتليه.
- ٧٤- وقد خطف تنظيم الدولة الإسلامية أطفالاً مع أمهاتهم خلال الهجمات التي شنها على قرى آشورية متعددة في شباط/فبراير، ومن قرية المبعوجة في أواخر آذار/مارس. وأخذت جبهة النصرة أطفالاً ونساءً رهائن عقب الهجوم الذي شنته على قرية اشتبرق في أواخر نيسان/أبريل. وأفيد أن أطفالاً احتجزوا لدى جبهة النصرة وتعرضوا للتعذيب في سجن حارم (إدلب).
- ٧٥- ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية تجنيد فتيان في سن السادسة وتدريبهم على استخدام الأسلحة. وقد نُقل فتيان يزيديون، اختطفوا من سنجار في شمال العراق في آب/أغسطس ٢٠١٤، إلى الجمهورية العربية السورية وفصلوا عن أمهاتهم. ويجري تدريبهم إلى جانب فتيان سوريين قُصّر. ولا تزال تقارير ترد من دير الزور والحسكة عن معسكرات تدريب الشباب تُعرف باسم "معسكرات الأشبال".
- ٧٦- وأفيد أيضاً أن جبهة النصرة تستخدم الأطفال في أنشطة عسكرية. ففي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، شوهد قُصّر يحرسون نقاط تفتيش ويحملون أسلحة في إدلب.
- ٧٧- ويمثل الأطفال إحدى الفئات الأكثر تضرراً من عمليات الحصار. ويشكل الأطفال الصغار غالبية الأشخاص الذين توفوا بسبب سوء التغذية أو فقدان السوائل.
- ٧٨- وأثر عدم الحصول على الرعاية الطبية، سواء أكان نتيجة عرقلة متعمدة أم بسبب تقلبات الحرب، تأثيراً عميقاً على الأطفال. ولا يتاح سوى القدر القليل من الرعاية للولدان، ولا تزال برامج التلقيح عرضة للآثار السلبية للنزاع. ويعاني الأطفال المصابون، شأن ذلك شأن البالغين، بسبب نقص اللوازم الطبية. وقد شاهد أحد الأشخاص الذين تسنت مقابلتهم طبيباً

يجري عملية جراحية لطفل يبلغ من العمر ٧ سنوات من دون تخدير في جسر الشغور في نيسان/أبريل. وقال هذا الشاهد إن الألم قد بلغ بالطفل مبلغاً جعله "يتجاوز حد الصراخ".

٧٩- ويحرم الأطفال من الحصول على التعليم. ومع تصاعد قصف المدارس، تعددت التقارير التي تشير إلى تزايد استخدام المدارس كمرافق عسكرية. ويجري التحقيق حالياً في مزاعم تتعلق بقيام الحكومة بوضع أسلحة فوق أسطح المدارس في جرمانا. وفي قرية فقرو (حمّة)، أقام تنظيم الدولة الإسلامية مقره في إحدى المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، توقفت المدارس في حلب ودرعا عن العمل لكونها أصبحت مأوى للمشردين داخلياً.

٨٠- وتظهر على الأطفال في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، نتيجة تعرضهم المتكرر للعنف وانعدام الأمن، أعراض الصدمات، بما في ذلك الاضطرابات النفسية والسلوكية، وكذلك الكرب التالي للصدمة. وقد أدى طول أمد النزاع إلى إضعاف قدرة هؤلاء الأطفال على التحمل.

هـ- المشردون

٨١- لا تزال وحشية النزاع تحدث مستويات غير مسبقة من التشرد. ومع تسجيل أكثر من ٤ ملايين لاجئ وحوالي ٧,٦ ملايين مشرد داخلياً، يكون نصف سكان الجمهورية العربية السورية قد اقتلَعوا من ديارهم.

٨٢- ويعيش الكثير من السوريين المشردين داخلياً في مخيمات رسمية أو مؤقتة تنتشر على حدود الجمهورية العربية السورية. وقد اختار آخرون محل إقامتهم في بلدات وقرى لديهم فيها روابط عائلية، أو تمكنوا فيها من العثور على مأوى في مكان آمن نسبياً.

٨٣- ويشكل النساء والأطفال أغلب المشردين. ويعزى ذلك إلى قدرتهم على التنقل بحرية أكبر عبر نقاط التفتيش، باستثناء المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وقد تشرد الكثير منهم مرات عديدة. وفر البعض منهم من القصف أو الهجمات البرية. وتنقل آخرون بحثاً عن أفراد أسرهم وعن أحوال معيشية أفضل، بما في ذلك البحث عن العمل والحصول على الغذاء والوقود بصورة أيسر - أو بأسعار يمكن تحملها.

٨٤- وبالنسبة للأشخاص الذين انتقلوا إلى البلدات والقرى، فقد تولى السكان المقيمون فيها إيواء الكثيرين منهم. ولا يزال المواطنون السوريون يشكلون الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدة لهؤلاء المشردين داخلياً. ومع ذلك، فقد أدت كثرة أعداد المشردين داخلياً الباحثين عن الأمان في بعض المناطق، مثل عزاز (حلب)، إلى زيادة التوتر بينهم وبين السكان، حيث أدى الطلب المتزايد على المواد الأساسية إلى تضخم الأسعار المحلية.

٨٥- ولا يتلقى المشردون داخلياً في المخيمات المؤقتة إلا القليل من الدعم أو أنهم لا يتلقون أي دعم على الإطلاق. وتبنى مراكز الإيواء بشكل عشوائي ولا تستطيع في الغالب مقاومة

المؤثرات الخارجية. وثمة نقص كبير في الخدمات الصحية وخدمات التعليم المتاحة للأطفال. وفي المخيمات الرسمية، قد تشدد التدفقات المفاجئة للمشردين داخلياً الفارين من العنف الخناق على مجال الخدمات، وقد حدث ذلك، حسبما ذكر، في مخيمات في إدلب عقب اشتباكات دارت في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بين القوات الحكومية ومجموعات مسلحة مناهضة للحكومة تقاتل إلى جانب جبهة النصرة.

٨٦- وغالباً ما تكون هذه المخيمات أماكن يعدم فيها الأمن. وقد أدى القلق على سلامة أفراد الأسرة من الإناء، إلى جانب تكلفة إعالة الأسر الكبيرة، إلى تزايد عدد الزيجات المبكرة في المخيمات. وترتبت على ذلك آثار على تعليم الشابات والفتيات في الجمهورية العربية السورية وصحتهن وآفاق مستقبلهن. وبالنسبة إلى الأطفال الذين يعيشون كمشردين داخلياً، فهم يُبدون - شأنهم في ذلك شأن الأطفال الذين يعيشون كلاجئين خارج الجمهورية العربية السورية - علامات واضحة للصدمات النفسية. وقد ترك التعرض المتكرر للعنف وفقدان الأسرة وحالات التشرد المتعددة وعدم الاستقرار أثراً بالغ الضرر على حياة الأطفال السوريين.

٨٧- ويضع آلاف السوريين مصائرهم في أيدي المهرين والمتاجرين، ويقدمون على خوض رحلات مخوفة بالمخاطر على قوارب غير صالحة للإبحار عبر البحر الأبيض المتوسط. وقد غرق منذ عام ٢٠١١ أكثر من ٢٠٠٠ لاجئ سوري في محاولات يائسة للوصول إلى بر الأمان في أوروبا.

٨٨- ويتحول الإخفاق العالمي في حماية اللاجئين السوريين الآن إلى أزمة يشهدها جنوب أوروبا. ولا يجري على نحو كاف تقاسم أو تحمل المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان لهؤلاء اللاجئين. ولا بد من وجود تعاون دولي حقيقي وتقاسم الأعباء لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية.

٨٩- ومن الضروري أن تمثل البلدان مبدأ عدم الإعادة القسرية وتحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي العربي والتعاهدي، ولا سيما اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها المعتمد في عام ١٩٦٧، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الإقليمية ذات الصلة.

واو- المعتقلون

٩٠- تعرض الرجال والنساء والأطفال المعتقلون في الجمهورية العربية السورية على أيدي مختلف الجهات الفاعلة للقتل غير المشروع والتعذيب الشديد وغيره من أشكال سوء المعاملة.

٩١- وما من مكان تحدث فيه هذه الانتهاكات وتُمارس بصورة منهجية بالقدر الذي يحدث في مراكز الاحتجاز التابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية. وقد أجريت منذ آب/أغسطس ٢٠١١ مقابلات مع أكثر من ٦٠٠ شخص من المعتقلين السابقين ممن كانوا محتجزين في مراكز أجهزة المخابرات والسجون. وقد تعرض جميعهم تقريباً للتعذيب أو كانوا شهوداً عليه. وكان الكثير منهم حاضراً لحظة وفاة معتقلين ممن كانوا معهم في زنازاتهم.

٩٢- وقد توفي عدد كبير من الأشخاص، معظمهم من الرجال البالغين، أثناء اعتقالهم، وذلك بسبب التعذيب أو سوء الأحوال المعيشية التي يعاني منها السجناء. ولم تأمر السلطات قط بالتحقيق في ادعاءات موثوق بها تتحدث عن التعذيب والوفاة أثناء الاعتقال. ومن الواضح، بعد أربعة أعوام من النزاع السوري، أن الحكومة مسؤولة عن وفاة المعتقلين بأعداد كبيرة.

٩٣- وقد وُثِّقت أنماط منهجية للتعذيب في فروع الأمن العسكري ٢١٥ و ٢٢٧ و ٢٣٥، وفي فرع المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري، وفي غيرها من مرافق الاحتجاز التي تديرها إدارة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية وإدارة المخابرات العامة وإدارة الأمن السياسي والقوات المسلحة. ويُحتجز المعتقلون في زنايات مكتظة وقذرة ولا يحصلون على القدر الكافي من الغذاء أو الرعاية الطبية حتى في الظروف التي تكون فيها حياتهم معرضة للخطر.

٩٤- وأفاد العديد من المعتقلين السابقين عن تعرضهم للتعليق لفترات طويلة من أذرعهم، مما أدى إلى إصابة أطرافهم بالشلل. وقد شاهد أحد السجناء معتقلين معلقين من معاصمهم على الأشجار في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للفرقة الرابعة في دمشق. وكثيراً ما يتعرض المعتقلون للضرب بالكهرباء، بما في ذلك على الأعضاء التناسلية وغيرها من المناطق الحساسة، وللضرب المطول والشديد باستخدام أدوات. وفي شباط/فبراير، شاهد رجل كان محتجزاً في مركز تابع للحكومة في القامشلي تعذيباً منتظماً لرفقاء محتجزين يعانون من الهزال.

٩٥- وكثيراً ما يتعرض الرجال المعتقلون للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. ففي عام ٢٠١٤، تعرض أحد المعتقلين، بأمر من رائد يعمل في فرع الخطيب التابع لإدارة المخابرات العامة، لاعتداءات جنسية متكررة، بما فيها الاغتصاب. كما تعرضت نساء معتقلات للاغتصاب والاعتداء الجنسي أثناء احتجازهن في مراكز الحكومة.

٩٦- وقد أنشأت المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة مراكز احتجاز مؤقتة يسجن فيها المشتبه في تعاونهم مع الحكومة أو أفراد الفصائل المعادية، ويلقون فيها أحياناً معاملة سيئة ويعمدون بدخلها. ويتعرض الأفراد الذين أخذوا رهائن، لغرض يتعلق عادة بتبادل الأسرى أو الحصول على الفدية، للموت أو القتل أثناء احتجازهم لدى المجموعات المسلحة.

٩٧- وتحيل جبهة النصرة المحتجزين للمحاكمة أمام المحاكم الشرعية التي لا تراعي الأصول القانونية، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى أحكام بالإعدام بإجراءات موجزة. وقد احتُجز المدنيون الذين اختطفوا من اشتبِق في أواخر نيسان/أبريل في سجن حارم الذي تديره جبهة النصرة والذي يقع في إدلب. وأفادت تقارير عن تعرض المحتجزين الذكور للتعذيب، بما في ذلك الضرب بالأسلاك الكهربائية. ولم يحصل المحتجزون، بمن فيهم امرأتان حاملان، إلا على قدر غير كاف من الغذاء ولم يتلقوا أية رعاية طبية. وتتواصل التحقيقات فيما يتعلق بحالات الوفاة أثناء الاحتجاز في هذا المرفق.

٩٨- ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية معاملة المحتجزين لديه معاملة وحشية، وقد تعرض البعض منهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلاً عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة بعد محاكمات غير عادلة. وكثيراً ما يتعرض الأسرى من المقاتلين التابعين للقوات الحكومية أو لفصائل المتمردين المعادية للتعذيب والإعدام. ويُثقل بحث الضحايا بصورة اعتيادية وتعرض أمام الملاء. وأفاد سجناء عن تعرضهم للجلد وغيره من أشكال التعذيب.

زاي- المحاصرون

٩٩- تطوّق الأطراف المتحاربة مناطق مكتظة بالسكان، وتمنع المدنيين من مغادرتهم، وتعوق وصول المساعدات الإنسانية. وتجبر المجتمعات المحلية المحاصرة - آلاف الرجال والنساء والأطفال - على العيش في ظروف مُروّعة وغير إنسانية.

١٠٠- ويُنفذ الحصار بطريقة منسقة ومخطط لها ودون رحمة، وهو يهدف إلى إرغام السكان، بشكل جماعي، على الاستسلام أو التعرض للتضور جوعاً. وقد أدى الحرمان من الغذاء والمياه والكهرباء والدواء إلى سوء التغذية وحدوث وفيات في أوساط الفئات الضعيفة، مثل المسنين والرضع وصغار الأطفال والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. وتعرضت المجتمعات المحلية المحاصرة، التي ظلت عالقّة من دون الحصول على الضروريات الأساسية وفي ظل الخوف الدائم من القتل على أيدي القناصة أو بسبب عمليات القصف، للصدمات النفسية الحادة واليأس الشديد.

١٠١- وتواصل القوات الحكومية، للعام الثالث على التوالي، محاصرة المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في شرق دمشق وجنوبها. وقد توفي سكان مدنيون في هذه المناطق بسبب الجوع والجروح التي أصيبوا بها من جراء عمليات القصف الجوي، وبسبب ما ترتب على الحصار من انعدام للرعاية الطبية. وتعاني أغلبية النساء الحوامل في المناطق المحاصرة من فقر الدم، وازدادت بصورة ملحوظة حالات الإجهاض العفوي والعيوب الخلقية. كما تضرر بشدة الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، وكذلك المسنون، من الآثار السلبية التي خلفها حصار وعمليات القصف على توفير الرعاية الصحية.

١٠٢- وتحدّث أشخاص من مخيم اليرموك أجريت معهم مقابلات عن أكل الحيوانات الأليفة وأوراق النباتات من أجل البقاء على قيد الحياة. وفي نيسان/أبريل، أشارت تقديرات إلى أن ٤٠ في المائة من الأطفال الذين بقوا في مخيم اليرموك يعانون من سوء التغذية. وتمكّن من الفرار الأشخاص الذين كانوا على استعداد لتحمل مخاطر المرور عبر نقاط التفتيش الحكومية - ومعظمهم من النساء والأطفال.

١٠٣- وفي المناطق التي تسنى فيها التوصل إلى هدنة محلية بين الحكومة والمجموعات المسلحة المناهضة لها، مثل ببيلا والمعضمية (ريف دمشق)، لا يزال المدنيون يعانون من نقص الغذاء والدواء. وقد توفي في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو رضيعان اثنان بسبب أمراض يمكن علاجها، وذلك بعد رفع الحصار عن هذه المناطق.

١٠٤- وفرضت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة حصاراً على بلدي نبل والزهرء (حلب)، كما فرضته في الآونة الأخيرة على بلدي الفوعة وكفريه (إدلب). وتحديث تقارير عن الوضع البائس في هاتين البلديتين التابعتين لمحافظة إدلب - في ظل نقص الغذاء والمياه والدواء والكهرباء. وهناك حاجة ماسة لحليب الرضع.

١٠٥- وفي كانون الثاني/يناير، حاصر تنظيم الدولة الإسلامية مناطق الجبل والجورة وهراش والقصور، وهي أحياء مكتظة بالسكان في مدينة دير الزور التي لا تزال خاضعة لسيطرة الحكومة. ولم يتمكن مئات الآلاف من المدنيين منذ ذلك الوقت من الحصول إلا على الحد الأدنى من الغذاء والدواء والمياه والكهرباء والوقود. وقد عاشت المجتمعات المحاصرة على تناول الخبز والماء. وتبقى إمكانية الحصول على المياه النقية محدودة، وتزداد حالات الإصابة بالإسهال وفقدان السوائل وأمراض الجهاز الهضمي.

١٠٦- ويعاني الأطفال والنساء الحوامل والمسنون، على وجه الخصوص، من هشاشة وضعهم. ويتعرض المسنون المصابون بأمراض السكري وفقر الدم والربو وأمراض مزمنة أخرى لأخطار كبيرة. وأصبحت حياتهم مهددة بشكل مباشر نتيجة نقص الأدوية. وفي آذار/مارس، غرق أب أثناء محاولته قطع نهر الفرات سباحة من المنطقة المحاصرة سعياً للعثور على طعام لأبنائه. واستهدف القناصة وقتلوا مدنيين، من بينهم أطفال، كانوا يحاولون الفرار. وفي نيسان/أبريل، توفيت من الجوع فتاة تبلغ من العمر ١٣ سنة في منطقة الجورة. وقالت فتاة مراهقة أخرى لأخيها، في مكالمة هاتفية، "إن وضعنا سيء للغاية، وليس في وسعنا سوى أن ندعو الله أن يُنهي الحصار أو يريحنا بالموت ... لأننا لم نعد قادرين على تحمل هذا الوضع بعد الآن".

١٠٧- وكان الموظفون والجنود الحكوميون، بمن فيهم أفراد أسرهم، أقل تضرراً، حيث إنهم يتلقون الإمدادات الأساسية عن طريق مطار دير الزور العسكري.

١٠٨- وفي كل مكان يفرض عليه حصار، ينشأ اقتصاد السوق السوداء للسلع التي تهرب أو تمر عبر نقاط التفتيش بعد دفع رشاوى. ونتيجة لذلك، فإن الحصار يمثل أيضاً عملاً تجارياً لمن يفرضه وللمحاصرين من ذوي الصلات الجيدة. وفي معظم الحالات، تظل المجموعات المسلحة قادرة على ممارسة نشاطها. أما السكان المدنيون فهم الذين يعانون.

حاء- الطوائف الدينية والجماعات الإثنية

١٠٩- تعاني جميع الطوائف الدينية والجماعات الإثنية في الجمهورية العربية السورية نتيجة النزاع الدائر فيها.

١١٠- وقد استهدف تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، بنية تمييزية، جماعات بعينها على أساس خلفياتها الدينية و/أو الإثنية الفعلية أو المتصورة. وتصرفت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة، في بعض الهجمات، بالتنسيق مع جبهة النصرة.

١١١- وتكون دوافع الهجمات في بعض الحالات الأخرى أشد تعقيداً، وتنجم عن خلط مرتكبي أعمال العنف بين الخلفيات الإثنية و/أو الدينية لجماعة من الجماعات وولاءاتها السياسية المتصورة. وحيثما اعتُقد أن جماعات إثنية أو دينية تناصر فصيلاً معارضاً من الفصائل المتحاربة، فإن تلك الجماعة بأكملها ستعرض للتمييز وتستهدف بالهجمات العنيفة، في بعض الحالات.

١١٢- ثم إن الانتشار الجغرافي للحرب - الأماكن التي تشتد فيها ضراوة الحرب - يؤثر حتماً على بعض المجتمعات أكثر مما يؤثر على غيرها.

١١٣- وقد كانت الإيديولوجية المعلنة لتنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما بوصفه داعياً لدولة خلافة توسعية يطبق مفهومه المتطرف للإسلام، الدافع الذي يكمن خلف استهدافه للطوائف الدينية التي يعتبر أتباعها من الكفار. وتحلى ذلك أكثر ما تحلى في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في حق الآلاف من اليزيديين الذين جيء بهم من سنجار.

١١٤- وأجبرت المئات من اليزيديات اللواتي اختطفن خلال الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في آب/أغسطس ٢٠١٤ على منطقة سنجار الواقعة في شمال العراق على الدخول إلى الجمهورية العربية السورية. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، عبرت الحدود إحدى أولى قوافل التنظيم التي كانت تضم نساءً وأطفالاً. وأخذ أغلبية المختطفين إلى محافظة الرقة، في حين نُقل البعض منهم إلى محافظتي دير الزور وحلب. وتبعت هذه القافلة قوافل أخرى.

١١٥- واستُهدفت النساء اليزيديات تحديداً بسبب هوية طائفتهم الدينية التي يعتقد التنظيم أنها هوية وثنية. وتعرض نساء وأطفال الطائفة اليزيدية على يد تنظيم الدولة الإسلامية لانتهاكات فظيعة. فقد بيعت النساء والفتيات أو وُهبُن (وأعيد بيعهن وإهداؤهن) لمقاتلي التنظيم وزعماء العشائر في مناطق الجمهورية العربية السورية الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وحُبست أخريات في منازل في بلدات وقرى في مختلف أنحاء الجمهورية العربية السورية، حيث جرى احتجازهن بغرض الاستعباد الجنسي. ووصفت امرأة شابة وصول مقاتلي التنظيم في وقت متأخر من الليل وقيامهم بفحص الفتيات كما لو أنهم كانوا "في سوق للماشية". ووصف جميع الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، من دون استثناء، حالات اغتصاب متعددة مارسها عدة رجال، بما في ذلك حوادث اغتصاب جماعي.

١١٦- وشكلت الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٨ سنة نسبة كبيرة من الضحايا. وقد تحدثت تقارير، على سبيل المثال، عن إهداء فتاة يزيدية في التاسعة من العمر واغتصابها بعد ذلك في بلدة الطبقة (الرقة). وانتحرت عدة نساء وفتيات يزيديات خلال فترة أسرهن.

١١٧- وتعرضت النساء والفتيات اليزيديات أيضاً للضرب المبرح من قبل خاطفيهن من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية. وأرغم البعض منهن على اعتناق الإسلام السني، وإن لم يُحل هذا الاعتناق، فيما يبدو، دون تعرضهن للمزيد من الاعتداء الجنسي والبدني.

١١٨- وقد ورد في الفرع "دال" أعلاه وصف مفصل للانتهاكات التي ارتكبت في حق الفتيان اليزيديين وغيرهم من الفتيان في مناطق الجمهورية العربية السورية الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

١١٩- وفي منتصف شباط/فبراير، دخل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية قرى مسيحية آشورية تقع على امتداد نهر الخابور في الحسكة، بما فيها قرية تل هرمز. وأجبروا سكان هذه القرية على إزالة جميع الصور المسيحية من كنائسهم ومنازلهم ومقابرهم. وهدد المقاتلون السكان بفرض الجزية عليهم وقتل قسيس القرية إذا لم يمثلوا لأوامرهم.

١٢٠- وبعد ورود إنذار من وحدات حماية الشعب يشير إلى هجوم وشيك لتنظيم الدولة الإسلامية، انتقل معظم السكان إلى الأراضي الخاضعة لسلطة هذه الوحدات في شباط/فبراير. وبقي عدد قليل من الرجال الآشوريين المسلحين بأسلحة خفيفة في قراهم لحماية ممتلكاتهم. وشن تنظيم الدولة الإسلامية في شباط/فبراير هجومه على حوالي ٢٠ قرية آشورية. وقصف التنظيم هذه القرى قصفاً عشوائياً، وأطلق النار على بعض أفراد قوات الدفاع المحلية وأرداهم قتلى. وأصيب آخرون أثناء فرارهم.

١٢١- واختطف حوالي ١٢ رجلاً من قرية تل هرمز، في حين اعتُقل رجلان وامرأة مسنة من قبر شامية. ويحتجز تنظيم الدولة الإسلامية حالياً أكثر من ٢٠٠ آشوري كرهائن، وقد طلب فدية مقابل إطلاق سراحهم على الرغم من إطلاقه سراح بعضهم من دون دفع أي فدية. وما إن استولى التنظيم على هذه القرى حتى شرع مقاتلوه في تدمير الكنائس وحرق المنازل ونهب ما فيها. وقد تسنى حتى الآن توثيق تدمير أكثر من ١٠ كنائس.

١٢٢- وعلى الرغم من أن هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على قرى مسيحية آشورية يندرج في إطار هجمات أوسع شنتها هذه الجماعة على وحدات حماية الشعب طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإن هذه الجماعة استهدفت أيضاً قرويين بسبب دينهم. وقد تجلّت هذه النية التمييزية في هذه الهجمات المحددة التي شنتها هذه الجماعة الإرهابية على الرموز المسيحية وتدمير الكنائس بمجرد سيطرة التنظيم على القرى. ورغم أن وحدات حماية الشعب تمكنت من استعادة السيطرة على بعض القرى، فإن السكان الآشوريين لا يزالون مترددين في العودة إليها.

١٢٣- وواصل تنظيم الدولة الإسلامية مهاجمة المجتمعات المحلية الكردية السورية. ووقع الهجوم الأكثر دموية في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في كوباني. حيث دخل أقل من ١٠٠ مقاتل من مقاتلي التنظيم مدينة كوباني في الساعة الرابعة صباحاً من يوم ٢٥ حزيران/يونيه. وكان جميعهم يرتدون الزي الذي يرتديه عناصر وحدات حماية الشعب أو عناصر الجيش السوري الحر، وهو ما مكنهم من التسلل إلى المدينة بسهولة ومن التنقل، في البداية، في ضواحيها. ثم انتقل مقاتلون مقنعون تابعون للتنظيم من دار إلى دار وأعدموا مدنيين تعسفاً. وأطلق قناصة التنظيم المنتشرون على المباني، بما فيها مستشفى منظمة أطباء بلا حدود، النار على

مدنيين خرجوا إلى الشوارع وأردوهم قتل. وقد قُتل حوالي ٢٥٠ مدنياً وأصيب المئات بجراح. ولقي معظم هؤلاء الأشخاص حتفهم في منازلهم أو في المناطق المجاورة مباشرة لمنازلهم. وأسر عشرات المدنيين - من بينهم العديد من النساء والأطفال - واحتجزوا في المباني التي كانت توجد فيها مواقع قنصة التنظيم واستُخدموا كدروع بشرية. واستطاع هؤلاء الأشخاص الذي استخدموا كدروع الفرار أو تسنى إنقاذهم عقب الاشتباكات التي خاضتها لاحقاً وحدات حماية الشعب مع مقاتلي التنظيم.

١٢٤- وفي منتصف حزيران/يونيه، أي مباشرة قبل الهجوم على كوباني، أجبر تنظيم الدولة الإسلامية الأكراد المتبقين في مدينتي الرقة والطبقة (الرقة)، تحت طائلة التهديد بالقتل، على مغادرة هاتين المدينتين.

١٢٥- وفي الأشهر الأخيرة، نفذ تنظيم الدولة الإسلامية هجمات متعددة بالسيارات المفخخة وتفجيرات انتحارية في المناطق الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب في الحسكة. وفي آذار/مارس، انفجرت سيارة مفخخة خلال الاحتفال بعيد النيروز في مدينة الحسكة، مما أسفر عن مقتل حوالي ٥٠ شخصاً وجرح أكثر من ١٥٠ شخصاً. ووقع تفجيران انتحاريان آخران بسيارتين مفخختين في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه في مدينتي الحسكة والقامشلي، على التوالي، واستهدفا هدفين عسكريين يتمثلان في نقطتي تفتيش تابعتين لوحدة حماية الشعب. وبالنظر إلى أنه لم يتسنى تأكيد عدد الإصابات في صفوف المدنيين، فلم يكن من الممكن تقييم مدى تناسب هذه الهجمات.

١٢٦- ويبدو أن استهداف تنظيم الدولة الإسلامية لأكراد الجمهورية العربية السورية كان بسبب الدعم الفعلي أو المتصور الذي يقدمه المدنيون الأكراد لوحدة حماية الشعب التي استعادت مؤخراً مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة التنظيم في محافظات الحسكة والرقة وحلب. وانتقد تنظيم الدولة الإسلامية بشدة، خلال دورات التلقين العقائدي التي نظمها للتلاميذ الأكراد المختطفين في الفترة ما بين شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عدم اعتناق الأكراد لإيديولوجية التنظيم المتطرفة. وعلى الرغم من نجاح وحدات حماية الشعب في دحر تنظيم الدولة الإسلامية مرة أخرى عن كوباني والمنطقة، فإن الهجوم الأخير الذي شنه هذا التنظيم يرمي، فيما يبدو، إلى إرهاب المدنيين والحيلولة دون استئناف الحياة الطبيعية في هذه المناطق.

١٢٧- وقد دمر تنظيم الدولة الإسلامية، في مناطق دير الزور الخاضعة لسيطرته، أضرحة ومقابر إسلامية شيعية. وعلى الرغم من فرار السكان المسلمين الشيعة من هذه المحافظة قبل فترة طويلة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية عليها، فقد سعى هذا التنظيم إلى هدم تاريخ هذه الطائفة الدينية فيها.

١٢٨- وفي آذار/مارس، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية قرية المبعوجة. ووقع هذا الهجوم في إطار سلسلة هجمات أخرى شنها التنظيم في أطراف مدينة حماة، وكان الهدف منها السيطرة على

الطريق الرئيسي الذي يربط حمص بحلب. وعلى الرغم من أن أغلبية سكان هذه القرية هم من الطائفة الإسماعيلية، فهي تضم أيضاً سكاناً من المسلمين السنة. وقد كان المدنيون الذين يعيشون بالقرب من الطرق الخارجة من قرية المبعوجة أول ضحايا هذا الهجوم، وقد قتل العديد منهم في بيوتهم. وكان معظم الضحايا من الإسماعيليين. واختطف التنظيم أيضاً ما لا يقل عن ١٠ أشخاص ينتمي جميعهم إلى الطائفة الإسماعيلية.

١٢٩- وفي نيسان/أبريل، هاجمت جبهة النصرة ومجموعات مسلحة مناهضة للحكومة قرية اشتبرق. وينتمي السكان في غالبيتهم إلى الطائفة العلوية، ولكن القرية استهدفت، فيما يبدو، بسبب الدعم الذي يُعتقد أن الطائفة العلوية تقدمه للحكومة. وقد أطلقت هذه المجموعات النار على مدنيين وأردتهم قتلى أثناء فرارهم. ونشرت جبهة أنصار الدين في وقت لاحق على الإنترنتشرطة فيديو تظهر تفجير مزارين علويين في هذه القرية.

١٣٠- وقد أجبرت جبهة النصرة، تحت طائلة التهديد بالقتل، سكان قرى درزية في الجمهورية العربية السورية على اعتناق الإسلام السني. وفي قلب لوزة، اضطر السكان الدروز إلى التحول عن مذهبهم بعد أن أصبحت المنطقة خاضعة لسيطرة هذه المجموعة الإرهابية في كانون الثاني/يناير.

١٣١- وقُتل مدنيون شيعة خلال الهجوم الذي شنته جبهة النصرة وعدد من المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة على بصرى الشام في آذار/مارس. وقد تسنى في الأشهر التي سبقت الهجوم توثيق عمليات خطف وإعدام لمدنيين شيعة. وبعد استيلاء هذه المجموعات على بصرى الشام، تعرض المتزوجون زيجات مختلطة بين السنة والشيعة للتهديد، وخُيّر الزوج الشيعي بين المغادرة أو القتل. وهُددت النساء الشيعيات المتزوجات من رجال سنة بممارسة العنف الجنسي ضدهن.

١٣٢- وفي نيسان/أبريل، فجّرت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية متفجرات داخل كنيسة الأربعين شهيداً الأرمنية في حلب. ودمر الانفجار هذه الكنيسة التي بنيت في القرن الخامس عشر، وكانت تضم آثاراً مقدسة ولوحات يعود تاريخها إلى القرن الثامن عشر. وجاء هذا الهجوم بعد القصف المدفعي الذي تعرضت له الأحياء الأرمنية في حلب في نيسان/أبريل.

١٣٣- وبعد استعادة وحدات حماية الشعب في أوائل تموز/يوليه لمدينة تل أبيض والقرى الواقعة في منطقة تل تمر في محافظة الحسكة، وهي مناطق كانت سابقاً تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، أُفيد أن مقاتلي وحدات حماية الشعب نهبوا منازل تعود لقرويين عرب. وعلى الرغم من أن بعض التقارير تدّعي حدوث ترحيل قسري للمجتمعات المحلية العربية من هذه المناطق، فقد ذكر معظم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنهم فروا قبل اندلاع الاشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية ووحدات حماية الشعب، ولأسباب مردها الخوف من الضربات الجوية التي يشنها التحالف.

١٣٤- وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، يواجه الرجال السنة المقيمون في المناطق المضطربة أعظم المخاطر التي تعرضهم للاعتقال عند نقاط التفتيش أو أثناء عمليات تفتيش المنازل، وينظر إليهم على أنهم متعاطفون محتملون مع المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة أو مساندون لها.

ويواجه أفراد هذه المجتمعات المحلية على وجه الخصوص خطر الاختفاء القسري والتعذيب والانتهاكات الأخرى المتصلة بالاعتقال.

١٣٥- وحينما تتعرض الطوائف والجماعات للتهديد، أو تشعر به، فإنها تنتقل إلى المناطق التي تعتقد أنها ستجد فيها المزيد من الحماية. وقد عزز ذلك تصوراً خطيراً يربط بين بعض الإثنيات و/أو الطوائف الدينية والولاءات السياسية. ومن ثم، فقد يزداد الضرر الذي يلحق بجماعات إثنية أو طوائف دينية معينة نتيجة الهجمات العشوائية التي تشن على المناطق التي يسيطر عليها طرف معارض من الأطراف المتحاربة.

١٣٦- ويؤثر القصف المدفعي الذي تشنه القوات الحكومية والحصار الذي تفرضه على مناطق مثل مخيم اليرموك والغوطة الشرقية على أتباع الطائفة السنية الذين يشكلون أغلبية السكان المقيمين فيها. وبالنظر إلى ما تتمتع به القوات الحكومية من سيطرة على المجال الجوي، فإن المدن والبلدات والقرى التي يشكل السنة أغلبية سكانها تتعرض لعمليات القصف الأشد فتكاً والعشوائية الأثر في معظم الأحيان. ولا يبرر وجود مقاتلي المعارضة في أوساط السكان المدنيين في بعض هذه المناطق الهجمات العشوائية ضد هذه الأماكن، كما أنه لا يبرر معاملة المناطق على أنها هدف واحد، وهو ما يبدو عليه الوضع في كثير من الأحيان.

١٣٧- وقد أسفر قيام المجموعات المسلحة في الغوطة الشرقية (ريف دمشق) بقصف حي السيدة زينب (مدينة دمشق) عن وقوع إصابات بين أفراد الطائفة المسلمة الشيعية، حيث إن التكوين السكاني لهذا الحي أصبح تدريجياً من المسلمين الشيعة بعد فرار مشردين داخلين إليه بحثاً عن الأمان. وأسفر القصف الذي شنته المجموعات المسلحة على حي بني زيد وحي السليمانية بمدينة حلب، عن وقوع إصابات بين السكان المسيحيين المقيمين في هذين الحيين. وعلى الرغم من وجود نقاط تفتيش حكومية ومراكز لسلاح المدفعية في هذين الحيين، فإن المجموعات المسلحة لم تسع بشكل واضح إلى توجيه هجماتها نحو الأهداف العسكرية.

١٣٨- وحاصرت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة قريتي بُثْل والزهراء (حلب)، وقريتي الفوعة وكفرية (إدلب) لأسباب منها اعتقادها بأن هذه القرى ذات الأغلبية الشيعية والعلوية تدعم الحكومة. ومع ذلك، فإن عمليات الحصار هذه قد حدثت أيضاً نتيجة قيام اللجان الشعبية الموجودة في كلتا المنطقتين بقصف القرى القريبة التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة.

١٣٩- وتؤكد هذه الحالات عدم اتخاذ كل الأطراف لجميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين، وعدم وجود خيارات متاحة للمدنيين المحاصرين بين الأطراف المتحاربة.

طاء- الموظفون الطبيون

١٤٠- عرّضت الأطراف المتحاربة الموظفين الطبيين للهجمات، وحدث ذلك في أغلب الأحيان في إطار هجمات أوسع نطاقاً على مرافق الرعاية الصحية وبنيتها الأساسية.

١٤١- وقد أدى استمرار استخدام القوات الحكومية للقصف الجوي العشوائي إلى تدمير وتضرر المستشفيات، والمستشفيات الميدانية، والمستوصفات والمعدات الطبية ومخازن الأدوية والمولدات الكهربائية، وتسبب في إغلاق مرافق الرعاية الصحية بشكل مؤقت أو دائم. وفي آذار/مارس، استهدفت مروحيات الحكومة ببرميل متفجر مستشفى ميدانياً في محافظة حماة، مما أسفر عن مقتل مساعدين طبيين اثنين.

١٤٢- واستهدفت مروحيات أيضاً مستشفى ميدانياً يقع في الجزء الشرقي من مدينة حلب خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. ودُمرت المعدات الطبية الأساسية في هذا الهجوم، وهو ما أدى إلى إغلاق نهائي لمستشفى يقدم شهرياً خدمات طبية لمئات المرضى. وتعرض مستوصف للرعاية الصحية الأولية لأضرار نجمت عن إلقاء برميل متفجر في آذار/مارس. وأصيب موظفون طبيون وعاملون في مجال الطب الشرعي بجراح ودُمرت سيارة إسعاف تحمل علامات واضحة في هجوم آخر ببرميل متفجر استهدف مدخل إحدى المزارع في أيار/مايو.

١٤٣- وفي أيار/مايو، دمرت عملية قصف جوي استهدفت مركز تنسيق لحالات الطوارئ في حلب عدة سيارات إسعاف. وقد منع هذا الهجوم على البنية التحتية الطبية الحيوية الطواقم الطبية من تنسيق الخدمات المنقذة للحياة ونقل الجرحى إلى المستشفيات.

١٤٤- وتعرضت المستشفيات والطواقم الطبية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة لهجمات استهدفتها من قبل المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة ومن قبل جبهة النصرة. ففي كانون الثاني/يناير، فُجرت سيارة مفخخة بالقرب من مستشفى ميداني في مدينة درعا، وهو ما أدى إلى تدمير مخزن الأدوية التابع للمستشفى.

١٤٥- وفجر انتحاري ينتمي إلى تجمع نصرة المظلوم، وهو جماعة مسلحة تنشط في ريف اللاذقية، نفسه في مشفى عام في محافظة اللاذقية في شباط/فبراير، مما أسفر عن مقتل ممرضة وموظف إداري. وتعرض مشفى خاص في مدينة دمشق لهجوم شنه جيش الإسلام من شرق دمشق بقذائف الهاون في شباط/فبراير.

١٤٦- وفي حزيران/يونيه، احتجز مقاتلون تابعون لتنظيم الدولة الإسلامية، خلال هجومهم على مدينة كوباني، مدنيين داخل مستشفى ميداني تدعمه منظمة أطباء بلا حدود، واستخدموهم، فيما يبدو، كدروع بشرية لإعاقة الهجوم المضاد الذي شنته وحدات حماية الشعب، وتمكين القناصة التابعين للتنظيم من مواصلة إطلاق النار على المناطق القريبة من سطح المبنى. وقد دُمر المستشفى جزئياً في اشتباكات لاحقة.

١٤٧- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، يعمل الموظفون الطبيون في إطار لوائح وشروط تعوقهم إلى حد بعيد عن أداء مهام مهنتهم وتقديم خدماتهم. وقد تعرض الأطباء للتهديد وأجبروا، في بعض الحالات، على التوقف عن العمل في المستشفيات العامة والمستوصفات الخاصة.

ياء- المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون

١٤٨- لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون يُستهدفون تحديداً بعمليات التوقيف والاحتجاز التعسفيين، والاختطاف، والاختفاء القسري، والتعذيب، والإعدام، بسبب أنشطتهم المهنية.

١٤٩- وتستخدم القوات الحكومية صرامة قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٢ والمحكمة الخاصة المنشأة بموجبه لخنق المعارضة وإخماد الجهود الدعوية التي يبذلها المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان. ويشكّل الناشطون في مجال حقوق الإنسان وفي الدعوة إلى السلام الغالبية العظمى من المعتقلين بموجب المادة ٨ من قانون مكافحة الإرهاب التي تقضي بأن يعاقب بالسجن والأشغال الشاقة مرتكبو مجموعة متنوعة غير محددة بوضوح من الجرائم ذات الصلة بالإرهاب تشمل توزيع المواد أو المعلومات المكتوبة.

١٥٠- وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، اعتقل أفراد من القوات الجوية حسين غريز وهاني الزيتاني ومازن درويش في مكان عملهم في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وجهت إليهم تهمة "نشر الأعمال الإرهابية" و"الترويج للأنشطة الإرهابية" بموجب المادة ٨ من قانون مكافحة الإرهاب. ووسط دعوات متزايدة لإطلاق سراحهم، أُجّلت محاكماتهم مرات عديدة من دون تفسير. وترحب اللجنة بالإفراج عن حسين غريز وهاني الزيتاني في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٥ وعن مازن درويش في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، ولكنها تلاحظ أن التهم الموجهة إلى الرجال الثلاثة لا تزال قائمة، كما تلاحظ استمرار خطر تعرضهم للسجن مرة أخرى.

١٥١- ويتعرض المحامون الذين يدافعون عن موكلين يمثلون أمام محكمة مكافحة الإرهاب للمضايقات بشكل اعتيادي، ويجري اعتقالهم في بعض الحالات. وقد أفاد العديد منهم عن تعرضه لأعمال انتقامية، بما في ذلك شطب أسمائهم من قائمة نقابة المحامين.

١٥٢- واستهدفت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة بهجمات ناشطين في مجال حقوق الإنسان. ومن بين أشخاص كثيرين تعرضوا للخطف والاختفاء والقتل، جرى اختطاف أربعة ناشطين في مجال حقوق الإنسان من مكتبهم في دوما (ريف دمشق) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهم رزان زيتونة ووائل حمادة وسميرة خليل وناظم حمادي. ولا يُعرف مصيرهم ومكان وجودهم.

١٥٣- وهاجم تنظيم الدولة الإسلامية ناشطين حاولوا نقل المعاناة اليومية للناس الذين يعيشون تحت سيطرته. ولا يزال مصير ناشط السلام الأب باولو دالويو، الذي اختطفه التنظيم في مدينة الرقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، غير معروف. وفي تموز/يوليه، نشر تنظيم الدولة الإسلامية شريط فيديو يعرض إعدام سوريين اثنين بتهمة التعاون مع الناشط حمود الموسى في إطار حملة "الرقة تُذبح بصمت".

١٥٤- وتعمل جميع أطراف النزاع، من خلال إسكات المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب دورهم في نشر المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان، على إدامة ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في الجمهورية العربية السورية.

كاف- الصحفيون

١٥٥- أصبحت سوريا أخطر بلد في العالم على الصحفيين حيث قتل ما لا يقل عن ٨٣ صحفياً منذ أواخر عام ٢٠١١. وتستمر ممارسة العنف ضد الصحفيين بلا هوادة، وهو ما أجبر العشرات من الصحفيين السوريين على اختيار المنفى. ويعمل الناشطون في وسائط الإعلام الذين لا يزالون يغطون الأحداث داخل الجمهورية العربية السورية في ظل التهديد المستمر والخوف على حياتهم.

١٥٦- وتواصل القوات الحكومية استهداف الصحفيين بشكل منهجي بسبب توثيقهم ونشرهم لمعلومات يُعتقد أنها مؤيدة للمعارضة أو معادية للحكومة. ولا يزال عدد كبير من الصحفيين معتقلاً في مراكز الاحتجاز التي تخضع لسيطرة الحكومة والتي يتعرضون فيها للاختفاء والتعذيب. وقد توفي عدد غير معروف منهم أثناء الاحتجاز.

١٥٧- وفي المناطق التي تسيطر عليها جبهة النصرة، اقتُحمت مكاتب الناشطين الذين يعملون في وسائط الإعلام والذين يعتقد أنهم ينتقدون هذه المجموعات، ويتعرض الصحفيون بشكل اعتيادي للتخويف بسبب "كتاباتهم المعادية للدين". وتشيع المضايقات التي يتعرض لها الإعلاميون جواً من الخوف إلى درجة أن أصبح الصحفيون يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية.

١٥٨- وفي حين ركزت وسائط الإعلام العالمية اهتمامها على حالات مؤلمة تتعلق باختطاف صحفيين دوليين وإعدامهم على يد تنظيم الدولة الإسلامية، فإن العاملين في وسائط الإعلام السورية لا يزالون يعانون على يد هذه الجماعة الإرهابية. ولا يزال العشرات من الصحفيين، الأجانب والسوريين على حد سواء، أسرى محتجزين يتعرضون للمعاملة السيئة بسبب أنشطتهم المهنية.

١٥٩- وقد أوضح ناشط في وسائط الإعلام من تدمر (حمص) كيف تعرض لمضايقات وتهريب من قبل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية بعد مرور أيام فقط على استيلاء التنظيم على المدينة. وقد تسبب رفضه الانضمام إلى التنظيم في توقيفه واحتجازه لمدة ١٥ يوماً تقريباً. وصادر التنظيم معداته. وأثناء فترة احتجازه، أكد لمستجوبيه مراراً وتكراراً أنه لم يبلغ إلا عن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية. وقد قرر بعد الإفراج عنه مغادرة تدمر خوفاً من أن يتعرض هو وأسرته لأعمال انتقامية.

لام- الأكاديميون

١٦٠- تعرض الأكاديميون في الجمهورية العربية السورية للتهديدات والتخويف، وهو ما دفع الكثيرين منهم إلى الفرار من البلد. ويُستهدف الأكاديميون، الذين يحظون بالاحترام في مجتمعاتهم المحلية بوصفهم مثقفين، بسبب ولائهم الحقيقي أو المتصور لطرف أو آخر من الأطراف المتحاربة.

١٦١- وفي إحدى الحالات، أُبلغ عن احتجاز أحد الأكاديميين المنتقدين للحكومة في عام ٢٠١١. وفر هذا الأكاديمي من البلد بعد إطلاق سراحه. وتتواصل التحقيقات بشأن التهديدات التي يتعرض لها الأكاديميون العاملون في الجامعات الحكومية على يد مجموعات مسلحة مجهولة الهوية. وقد تعرضت الأكاديميات للمضايقات لأسباب تجمع بين عملهن ونوع جنسهن.

١٦٢- وبالنظر إلى فرار الأكاديميين من البلد وتعرض الجامعات، ولا سيما في مدينتي حلب ودمشق، للقصف البري والجوي، فإن الإحساس بأثر الحرب على نظام التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية وعلى علماء سوريا وطلابها سوف يظل قائماً لعقود من الزمن.

ميم- التحقيقات المتواصلة

١٦٣- تتواصل التحقيقات المتعلقة بتأثير سلوك الأطراف المتحاربة على المجتمعات والمجموعات المحلية الأخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة والعمال المهاجرون والأقليات الجنسية.

١٦٤- وقد استهدف تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، بعمليات الإعدام، أفراد الأقليات الجنسية. وتتواصل اللجنة التحقيق في تقارير تتحدث عن قيام مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية بإلقاء مثليين من مبانٍ عالية، وعن قطع رؤوسهم على يد عناصر جبهة النصرة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

١٦٥- تستدعي محنة المدنيين اتخاذ إجراءات فورية لضمان حمايتهم. وتتهادى سبل عيش السكان السوريين يومياً بسبب التدويل المتزايد لهذا النزاع المسلح غير الدولي، فضلاً عن ضراوة المواجهات على المستوى الميداني، التي تفاقمت بسبب انتشار التطرف.

١٦٦- وتشكل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المحددة في هذا التقرير، من خلال آلام ومعاناة الجماعات والمجموعات المحلية الرئيسية والأفراد، دليلاً حياً على وحشية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مما يتطلب تحقيق العدالة والمساءلة والسلام.

١٦٧- وقد بات العنف مستشرياً، وهو، مع الأسف، آخذ في الاتساع من حيث حجمه ونطاقه.

١٦٨- وقد وجهت القوات الحكومية هجماتها ضد السكان المدنيين. وشملت هذه الهجمات القصف البري والجوي الواسع النطاق للأماكن المأهولة بالمدنيين، كما انطوت على استهداف المدنيين بالقبض عليهم أو باحتجازهم أو إخفائهم على أساس انتماءاتهم

أو بسبب النظر إليهم على أنهم معارضون للحكومة. ووفقاً للسياسة التي تنتهجها الدولة، ارتكبت القوات الحكومية، في إطار هذه الهجمات الواسعة النطاق على السكان المدنيين، جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد والإبادة والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية.

١٦٩- وارتكبت القوات الحكومية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب تتمثل في القتل العمد والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي واستهداف المدنيين. وتجاهلت القوات الحكومية الحماية الخاصة التي يجب أن توفر للمستشفيات والعاملين في المجالين الطبي والإنساني. وقد أدى القصف الجوي والمدفعي العشوائي والمفرط من قبل القوات الحكومية إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى بث الرعب.

١٧٠- وارتكبت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة جرائم حرب تتمثل في القتل العمد والإعدام من دون محاكمة وفقاً للأصول القانونية، والتعذيب وأخذ الرهائن والاعتداء على الأعيان المحمية.

١٧١- وبالإضافة إلى جرائم الحرب هذه، جنّدت جبهة النصرة الأطفال واستخدمتهم في الأعمال القتالية.

١٧٢- ومارس تنظيم الدولة الإسلامية أعمال عنف وإرهاب ضد السكان المدنيين الخاضعين لسيطرته في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة وحلب وحماة وحمص. ويقوم التنظيم، وهو مجموعة منظمّة، بتوجيه وتنظيم أعمال العنف هذه ضد هؤلاء المدنيين منقّداً بذلك سياسة تنظيمية. وارتكبت هذا التنظيم جرائم القتل العمد والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي والعنف الجنسي والتهجير القسري وأفعالاً لا إنسانية أخرى، في إطار هجمات واسعة النطاق على السكان المدنيين، ترقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

١٧٣- وارتكبت تنظيم الدولة الإسلامية جرائم حرب شملت القتل العمد والإعدام دون مراعاة الأصول القانونية والتعذيب وأخذ الرهائن والاغتصاب والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، والهجوم على الأعيان المحمية، فضلاً عن ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي الإنساني.

١٧٤- ولا تعكس القائمة الطويلة للانتهاكات المذكورة في هذا التقرير إلا جزءاً من الصدمات التي يعاني منها المدنيون السوريون على مرأى ومسمع من العالم.

١٧٥- ومن ثم، فمن غير المعقول أن يراوغ المجتمع العالمي، فضلاً عن الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، في التصدي لحريق ظل لهيبه يتصاعد منذ عام ٢٠١١. وتتطلب هذه المأساة الحية وقفاً سريعاً للمماطلات السياسية والتصعيد العسكري.

١٧٦- وما من بديل لعملية سلام شاملة للجميع، وهي عملية طال انتظارها. ويكتسي احترام خيار الشعب السوري أهمية بالغة.

باء- التوصيات

١٧٧- تكرر لجنة التحقيق توصياتها الواردة في تقارير سابقة، وهي تقدّم كذلك التوصيات الواردة أدناه.

١٧٨- توصي اللجنة جميع الأطراف بما يلي:

- (أ) ضمان الحماية الفعالة للمدنيين على نحو شامل، مع مراعاة الأشكال المتعددة والواسعة النطاق للإساءة والإيذاء ومعاودة الإيذاء، وتلبية الحاجة إلى المساءلة، بما في ذلك الوصول إلى العدالة على الصعيدين الوطني والمحلي؛
 - (ب) احترام حق المدنيين في الحصول على الضروريات الأساسية، بما في ذلك المأوى والغذاء والمياه والرعاية الطبية، والسماح بمرور المساعدات الإنسانية من دون عوائق؛
 - (ج) التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، والامتناع عن شن أية هجمات عشوائية وغير متناسبة؛
 - (د) الحظر والمنع المطلقين للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي؛
 - (هـ) الحظر الفعال لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية؛
 - (و) معاملة جميع الأشخاص المسلوحة حريتهم، بمن فيهم المعتقلون، معاملة إنسانية وتمكينهم من الحصول على المساعدة؛
 - (ز) السماح بالدخول إلى البلد من أجل إجراء تقييم إنساني مستقل للمناطق والمجتمعات المحلية المحاصرة؛
 - (ح) حماية العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الموظفون الطبيون، وتيسير مرور إمدادات الإغاثة بسرعة ومن دون عوائق، وصون حرمة المستشفيات ووسائل النقل الطبي؛
 - (ط) مساعدة وحماية جميع الأشخاص المشردين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنوع الجنس والعمر؛
 - (ي) الحفاظ على فسيفساء الطوائف الدينية والمجتمعات المحلية المتنوعة إثنيًا، وضمان إتاحة حيز لعمل مجموعة متنوعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والأكاديميين والمجتمع المدني؛
 - (ك) حظر ومنع استخدام الأسلحة غير المشروعة، بما فيها الأسلحة الكيميائية.
- ١٧٩- وتوصي اللجنة حكومة الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) الكف عن استخدام الأسلحة غير المشروعة، مثل الأسلحة الحارقة وغيرها من الأسلحة كالبراميل المتفجرة، في المناطق المأهولة بالمدنيين؛

(ب) السماح للجنة بالوصول إلى البلد.

١٨٠- وتوصي اللجنة المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة بالتبرؤ من العناصر المتطرفة وممارسة نفوذها على نحو فعال لفرض الامتثال للقانون الدولي.

١٨١- وتوصي اللجنة البلدان التي لها تأثير على الأطراف المتحاربة، ولا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالعمل معاً للضغط على الأطراف لإنهاء العنف والدخول في مفاوضات شاملة للجميع لبدء عملية انتقالية سياسية مستدامة في البلد.

١٨٢- وتوصي اللجنة كذلك المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) كبح انتشار الأسلحة ووقف إمداداتها، ومعالجة هذه المشكلة من مصدرها؛

(ب) تعزيز وتوسيع نطاق التمويل وأشكال الدعم الأخرى المقدمة للعمليات الإنسانية؛

(ج) حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون والمشردون داخلياً وملتسمو اللجوء واللاجئون، وهي حقوق تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي، فضلاً عن الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها المعتمد في عام ١٩٦٧، وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في النظم الإقليمية لحقوق الإنسان؛

(د) ضمان حيز حماية لملتسمي اللجوء واللاجئين، والالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وتكريس التضامن الدولي الفعال والمسؤولية المشتركة؛

(هـ) استحداث المزيد من السبل القانونية لتحقيق الأمان للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية. وتشمل هذه السبل زيادة فرص إعادة التوطين، وقبول الحالات الإنسانية، واعتماد سياسات مرنة في مجال منح التأشيرات، ولم شمل الأسر، والبرامج الأكاديمية ومخططات الرعاية.

١٨٣- وتوصي اللجنة مجلس حقوق الإنسان بأن يدعم هذه التوصيات بتدابير تشمل حالة هذا التقرير إلى الأمين العام لتوجيه نظر مجلس الأمن إليه كي يتسنى اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتقديمه من خلال العملية الرسمية لتقديم التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٨٤ - وتوصي اللجنة مجلس الأمن بما يلي:

- (أ) تأييد توصياتها؛
- (ب) إدراج الإحاطات الإعلامية المنتظمة للجنة التحقيق في إطار جدول الأعمال الرسمي لمجلس الأمن؛
- (ج) اتخاذ الإجراءات المناسبة بإحالة الوضع إلى القضاء، وربما إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو محكمة مخصصة، علماً أن مجلس الأمن هو وحده المختص، في سياق حالة الجمهورية العربية السورية، بإحالة المسألة إلى القضاء؛
- (د) ضمان التزام الجهات المعنية وأصحاب المصلحة التزاماً فورياً بإرساء عملية سلام شاملة تستجيب على نحو مستدام لتطلعات الشعب السوري.

[illegible]